الموقف التركي من اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥

م.د. علاء غني عطب الكرعاوي

مديرية تربية كربلاء

Ganyalaa1@gmail.com

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٢/٩

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٣/١٠

الملخص

تعد اتفاقية الجزائر من أبرز الاتفاقيات التي شهدها تاريخ العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط خلال سبعينيات القرن العشرين، إذ مثّلت نقطة تحوّل مهمة في مسار الصراع العراقي–الإيراني الذي امتد لسنوات طويلة، ولا سيما بشأن ترسيم الحدود في شط العرب ودعم الحركات الكردية في شمال العراق. وقد وُقِّعت الاتفاقية في ٦ آذار ١٩٧٥ في العاصمة الجزائرية الجزائر، برعاية الرئيس الجزائري آنذاك هواري بومدين، وعلى هامش مؤتمر منظمة أوبك، حيث جمعت بين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي صدام حسين وشاه إيران محمد رضا بهلوي.

الكلمات المفتاحية :اتفاقية الجزائر – العراق والجزائر – العلاقات التركية العراقية – الخلافات العراقية الإيرانية.

The Turkish Position on the 1975 Algiers Agreement

Dr. Alaa Ghani Atab Al-Karawi

Karbala Education Directorate

Ganyalaa1@gmail.com

Date received: 9/2/2026
Acceptance date: 10/3/2026

Abstract

The Algiers Agreement is considered one of the most important agreements witnessed by the world in modern history, particularly since it postponed the Iraq-Iran conflict for many years. Therefore, Turkey supported the agreement in all its aspects. Turkey intervened in the mediation process as one of the important mediators to bring the views of the two neighbors (Iraq and Iran) closer together, and exerted all efforts to reach solutions that satisfied both conflicting parties. Turkey's position on the agreement was not arbitrary, but rather stemmed from the problems Turkey had been suffering from for a long time. These problems were represented by Iranian support for the Kurdish movement, which caused many problems for Turkey.

Keywords : Algiers Agreement – Iraq and Algeria, Algeria – Turkish-Iraqi relations, Iraqi-Iranian disputes

المقدمة

عُدّت اتفاقية الجزائر من أبرز الاتفاقيات في التاريخ المعاصر، إذ أسهمت في تهدئة الصراع العراقي–الإيراني وتأجيل اندلاعه لسنوات عدة. وفي هذا السياق، جاء الموقف التركي مؤيدًا للاتفاقية بمختلف بنودها، عندما أدّت تركيا دورًا فاعلًا في مساعي الوساطة بوصفها أحد الأطراف المهمة الساعية إلى تقريب وجهات النظر بين العراق وإيران، وبذلت جهودًا دبلوماسية حثيثة للوصول إلى تسوية ترضي الجانبين.

لم يكن التأييد التركي للاتفاقية موقفًا عابرًا أو اعتباطيًا، بل ارتبط بحسابات استراتيجية تتعلق بأمنها القومي، ولا سيما في ظل التحديات التي واجهتها بسبب النشاطات الكردية المدعومة من إيران آنذاك، الأمر الذي جعل أنقرة تنظر إلى الاتفاقية بوصفها خطوة تسهم في الحد من تلك المشكلات وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

قسمت دراسة البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة وقائمة للمصادر ، سلط المبحث الاول الضوء على طبيعة العلاقات العراقية التركية ، وكشف عن طبيعة تلك العلاقات وتحولها من علاقات يشوبها الفتور والتردد في بعض الاحيان الى علاقات كبيرة وواسعة في معظم جوانبها لاسيما جانبها الاقتصادي ، فيما بحث المبحث الثاني عرض موجز لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والموقف التركي منها من خلال المرتكزات التي وضعها مؤتمر اسطنبول الذي عقد قبل مؤتمر الاوبك في الجزائر .

اعتمد البحث على العديد من المصادر المتنوعة ويأتي في مقدمتها الوثائق المنشورة التي تمثلت بملفات العالم العربي الموجودة في المكتبة المركزية في جامعة بغداد ، فضلا عن العديد من الدراسات الجامعية من رسائل واطاريح متنوعة منها رسالة الماجستير لشيماء عبد الواحد ابراهيم , العلاقات العراقية التركية ١٩٦٨–١٩٨٣ , ورسالة الماجستير لفلاح خليل محمد ، اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مقدماتها ونتائجها الجامعة المستنصرية ، فضلا عن العديد من الكتب العربية والصحف العراقية لا سيما جريدة الجمهورية .

وختاما لا يسعني الا ان وجه شكري وتقديري الكبيرين الى كل من مد يد العون والمساعدة ، واتمنى ان يلقى هذا البحث المتواضع الرضا والله ولي التوفيق ...

المبحث الاول : العلاقات العراقية التركية ١٩٦٨- ١٩٧٥

حدث تغير في نظام الحكم في العراق على اثر الانقلاب بنظام الحكم بقيادة عبد الرحمن عارف[١] ونفيه الى تركيا اذ عاد حزب البعث العراقي الى السلطة من جديد في ١٧ تموز ١٩٦٨ على اثر ذلك الانقلاب العسكري واصبح احمد حسن البكر[٢] رئيسا للجمهورية العراقية واستطاع ان يقود علاقات ذات مصالح مشتركة بين العراق ودول الجوار الاقليمي وهذه المصالح وتكون ذات علاقات قائمة عل اساس التعاون والتفاهم مشترك او تكون ذات علاقات سببا لأثارة المخاوف او المشاكل بين دول الجوار ، وثمة حقيقة تاريخية [٣] لا يمكن لاحد ان ينكرها الا وهي ان للعراق مشتركات مع دول الجوار (تركيا وايران) وهذه المشتركات لا يمكن لأحد تجاوزها وتوزعت ما بين مذهبية وعرقية وتاريخية عميقة الجذور فتركيا لها اهمية كبيرة بالنسبة الى العراق اذ لا يمكن للعراق ان يبقى دون وجود النهرين الكبيرين هما دجلة والفرات وكلاهما ينبعان من تركيا [٤] .

كان العراق مع تركيا علاقه عمرها (٥٠٠) سنة حين كان جزء من الإمبراطورية العثمانية وهذا الحقيقة التاريخية لا يمكن تجاوزها وهذه العوامل عملت في الحفاظ على اقل شيء من التفاهم مع كلا الدولتين [٥] شهد مطلع عام ١٩٦١ بروز عدد من المشاكل بين العراق وتركيا لاسيما المسالة الكردية واقتسام مياه نهري دجلة والفرات ونقل الغاز الطبيعي ، اذ سمحت تركيا بتسريب الاسلحة للكرد في شمال العراق وازاء ذلك قامت الطائرات العراقية بقصف عدد من القرى الحدودية التركية التي استخدمت كمأوى للكرد، وادت هذه الظروف المستجد الى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما وجرت تسوية المشاكل بعد دفع العراق التعويضات للقرى التركية المتضررة جراء تلك الغارات الجوية العراقية [٦] .

زادت العلاقات العراقية التركية مطلع عام ١٩٦٩ تطورا كبيرا لا سيما في نهاية الستينات وتقرر ذلك بعد الزيارات المتبادلة التي قام بها المسؤولين العراقيين الى تركيا تعززت تلك العلاقات بعد قيام المسؤولين الاتراك بزيارة العراق ,وقد صرح السفير التركي بيرتيف صباشي pertev subasi لدى العراق لوكالة الانباء العراقية عن الزيارة التي سيقوم بها الرئيس جودت صوني **Joudat Sun** [٧] الى العراق قائلا (ان تبادل الزيارات بين الرئيس تفتح امام البلدين افاقا جديدة وتدفع بينهم خطر واسعة الى الامام) ,واكد على ان العلاقات العراقية

التركية هي علاقات سياسية واقتصادية وثقافية ودنية وتاريخية فضلا عن حسن الجوار والمنافع المتبادلة بين البلدين [٨] .

تعززت العلاقات العراقية التركية بصورة اوسع بعد قيام الرئيس التركي جودت صوناي بزيارة العراق في ٢٧ نيسان عام ١٩٦٨ بناء على دعوة وجهت له من قبل الرئيس عبد الرحمن عارف ورافقه وفد ضم عدد كبير من المسؤولين الاتراك اذ اوضح من خلال زيارته تلك تهدف على توثيق العلاقات بين البلدين الجاريين على جميع الاصعدة ومن ضمن المحاور التي تطرق اليها الوفد في تلك الزيارة هي القضية الفلسطينية واكد الطرفان على ضرورة انسحاب القوات الصهيونية من فلسطين , وكان الرئيس عارف قد رحب بالسفير التركي الجديد (ببرنيق) سوباشي اثناء تقديم اوراق اعتماده كسفير بالعراق فقد اوضح تلك العلاقة بعد الزيارات المتبادلة بين البلدين التي كان لها الاثر الطيب في تقوية تلك العلاقات [٩] .

بحلول عام ١٩٧٠ امتازت هذه المرحلة بالصراعات الداخلية وتدخل القوات المسلحة في الشؤون الحزبية البرلمانية ففي هذه المرحلة قامت رئاسة الاركان التركية بأقصاء حكومة سليمان ديميريل [١٠] وشكلت حكومة مستقلة برئاسة الدكتور نهاد اريم Nihad Arim [١١] الوثيق الصلة مع السياسات الغربية فقد كانت العوامل الاقتصادية فضلا عن عدم الاستقرار والخلافات الحادة بين الاحزاب الرئيسة من اهم العوامل التي دفعت القوات المسلحة الى التدخل عام ١٩٧١ .

شهد عام ١٩٧٢ انفتاحا تركيا غير مسبوقا على العراق لا سيما المجال الاقتصادي فقد تقربت تركيا كثيرا من بعض البلدان العربية ومن ضمنها العراق فقد قامت بعقد اتفاقية اقتصادية [١٢] عندما كانت في واقعها الاقتصادي المتدهور فقد عقدت اتفاقية اقتصادية في العام نفسه تم التوصل اليها مع الحكومة العراقية من اجل توسيع قاعدة الانفتاح الاقتصادي لاسيما في مجالات النفط و الترانزيت والتجارة وكان من نتيجة تنفيذ مشروع انبوب النفط العراقي التركي الذي ضمن تزويد تركيا بالنفط الخام [١٣] كما سهل للعراق ايجاد منفذ اخر لتصدير النفط الخام عبر احدى الموانئ التركية على البحر المتوسط الى الاقطار الاوربية وشهدت هذه المدة ايضا تقدما ملحوظا في السياسة التركية اتجاه العراق ، اذ ايدت تركيا قرار تأميم النفط الذي اصدره العراق في حزيران

١٩٧٢، واكدت احترامها لوحدة العراق الوطنية ورفضت ضد سياسة ايران والولايات المتحدة الداعمتان للتمرد الكردي في شمال العراق [١٤] .

يبدو ان التقرب التركي من العراق في هذه الشاكلة غير المسبوقة هو زيادة التمردات والهجمات الكردية على اراضيها ومحالة منها ايجاد مخرج لوقف الدعم الايراني والامريكي الى الحركة الكردية هذا جانب ومن جانب اخر ساعدت الظروف السياسية في العراق غير المستقرة رأت فيها ان تحقيق غايتها الاقتصادية يتطلب جهود حثيثة من الاتراك في زيادة وتيرة اللقاءات الدبلوماسية .

شهدت العلاقات التركية العراقية تطورا اخر لاسيما بعد الموقف الايجابي الذي اتخذته تركيا من الصراع العربي الصهيوني عام ١٩٧٣ حتى ان تركيا منعت الولايات المتحدة الامريكية من استخدام اراضيها ومطاراتها وقواعدها الجوية ضد البلاد العربية وتقديم المساعدة للصهاينة , ومهما يكن من امر فقد عكس هذا الموقف اهتماما متزايدا من تركيا بالقضايا العربية [١٥] هذا جانب ومن جانب اخر نجد ان الالتقاء العلمي بين انقرة وبغداد مشاكلها حيال القضايا الكردية وبين الدول الخمس التي تضم عددا كبيرا من السكان الاكراد وكان العراق وتركيا بين الدول الخمس يضمان العدد الاكبر من الكرد فضلا عما كانت تعانيه تلك الدولتين من وجود عدد كبير من الاقلية الكردية ويشعران بالخطر الكبير جراء تلك المشكلة مما يجعلها اكثر مرونة وتعاون لتبادل المساعدة واقل احتمالا لاستخدام الاكراد كاداة للضغط على الدول الواحدة منهما على الاخرى ام ان وجود الاكراد في العراق وتركيا على مقربة من الحدود المشتركة , اهميته كذلك كخطر محتمل تمثله هذه الجماعات المتمردة على المواصلات بين الدولتين [١٦] .

ويبدو ليس من مصلحة تركيا ان تكون هنالك اقلية كردية خارج حدودها ؛ نظرا لما تمثله من مخاطر جسيمة عليها لا سيما وان الاقليات الكردية الموجودة على اراضيها وما تشكله من تهديد لها بالانفصال عنها والانضمام الى الاقليات الموجودة خارج حدودها ، فضلا عن ان تركيا لم تكن ترغب ان تكون في حالة صراع مستمر مع العراق نظرا للمصالح المشتركة بين البلدين والعلاقات الاقتصادية والسياسية بينهما , وكان للخطر الكبير الذي تشكله الحركة الكردية جعل من تركيا تقوم بتقريب وجهات النظر بين العراق وايران ولذا سعت بكل

الوسائل الدبلوماسية المتاحة لديها للوصول الى حلول منتجة مثمرة لان ايران كانت في دعم مستمر للكرد وهذا ليس في صالح الاتراك .

المبحث الثاني : اتفاقية الجزائر والموقف التركي منها

بدأت الوساطة الدولية والعربية لعقد اتفاقية الجزائر على اثر الشكوى التي قدمها العراق الى مجلس الامن الدولي في ١٢ شباط ١٩٧٤ ضد الاعتداءات الايرانية على اراضيه ، وعلى اثر ذلك عقد اجتمع رؤساء منظمة الاوبك OPEC في اذار ١٩٧٥ في الجزائر وعلى الرغم من ان الجزائر كانت المكان الذي اعلن فيه عن عقد الاتفاقية [١٧] والتي اقترن اسمها باسم مكان عقدها ، الا ان الولادة الحقيقية لها كانت قبل ذلك التاريخ وفي غير ذلك المكان وحسب وصف بنود الاتفاقية اوضح البيان الذي نشر في ٦ اذار في الجزائر ان البلدين قرر القيام تخطيط نهائي لحدودها على اساس بروتوكولا القسطنطينية الموضوع سنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة التخطيط الموضوعة سنة ١٩١٤ تحديد تخومها النهرية حسب خط التالوك : اعادة الامن والثقة المتبادلين على طول حدودها المشتركة والتعهد بممارسة مراقبة دقيقة وفعالة عليها بهدف وضع حد نهائي لكل تسلل ذي طابع تخريبي من الجانبين ، واعتبار الاحكام المذكورة اعلاه عناصر لا تتجزأ من تسوية شاملة ، واعتبار كل مساس بأحدهما مناقض لروح اتفاقية الجزائر ، واعادة روابط حسن الجوار والصداقة وحماية المنطقة من كل تدخل خارجي [١٨] واسفرت ايضا تلك المعاهدة عن توقيع العديد من البروتوكولات ، منها بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية وبروتوكول تحديد الحدود النهرية والبروتوكول المتعلق بالامن على الحدود [١٩] .

ومن ضمن المواد الواردة في الاتفاقية عندما اكدت على مبدا احترام سلامة الإقليم، وحرمة الحدود ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واكدت الاتفاقية على ممارسة البلدين رقابة صارمة وفعالة على الحدود، ووقف جميع التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت فاتفاقية الجزائر لم تكن جزائرية الصنع ، بل صنعتها الظروف الاقليمية والدولية ، وجهود دبلوماسية كبيرة بذلت بين العراق وايران لإزالة التوتر بينهما ، لاسيما وان حقبة من العنف والكراهية والمكائد المظلمة كانت السمة البارزة في العلاقة بين الحكومة البعث ونظام الشاه فايران استخدمت سفارتها في بغداد كمركز لتدبير القلائل ضد نظام البعث ، وبدأت بنشر نشر الدعايات المعادية لذلك النظام عبر راديو الاهواز ، فضلا عن استغلالها للمشكلة الكردية في العراق ، اما العراق رد بطرد

عدد من المقيمين الإيرانيين في العراق ، واغلاق الحدود بوجه من اعتادوا على زيارة العتبات المقدسة [٢٠] ، ولهذا يمكن القول بان العلاقات العراقية الايرانية اتسمت بالشد والجذب وغلب عليها طابع العداء ، على الرغم من كل الوساطات التي بذلت في السابق ، لاسيما دور الاتحاد السوفيتي والامم المتحدة لكن اي منهما لم يستطع ان يحل تلك المشكلة [٢١] وصلت العلاقات الجزائرية العراق ، ولذا تعد اتفاقية الجزائر المبرمة ما بين العراق وايران من انجح الوساطات العربية والاجنبية التي قامت بها الدول لتخفيف الصراع العراقي الايراني والتأثير عليها وقد تجلى هذا الدور بشكل واضح في الدور الذي ادته الجزائر ، وذلك ليس لأنها نجحت فقط بالجمع بين صدام حسين [٢٢] والشاه محمد رضا بهلوي [٢٣] وجها لوجه فحسب بل لأنها اسهمت في انضاج المشروع الذي تمت بلورته في مؤتمر اسطنبول وماثلته من اجتماعات بين ممثلي الجانبين العراقي والايراني والذي تم اعلانه على ارضها ، فقد كانت الجزائر الطرف الثالث الذي اخذ صفة الشاهد والمراقب لتنفيذ ذلك الاتفاق [٢٤] .

ومع ذلك بقيت بعض التفاصيل عالقة منها حقوق الملاحة والتعاون بين الهيئات الحدودية وحركات نقل الحجاج ، ولهذا الغرض توجه وفد ايراني الى العراق في ٥ اب ١٩٧٥ ووزير الخارجية العراقي الى طهران في ١٩ اب وقد انتهت المفاوضات بأتفاق تام ، وفي ٢٦ كانون الاول ١٩٧٥ توجه وزير الخارجية الايراني الى بغداد اذ وقع مع وزير الخارجية العراقي معاهدة المصالحة المعقودة في ١٣ حزيران ، ومع ذلك صرح الرئيس صدام حسين في حديث له الى مجلة " **الدستور اللبنانية الاسبوعية** " بان العراق ليس مستعدا لأن يعقد مع ايران معاهدة حول امن الخليج وهي قضية لم يرد ذكرها في اتفاقية الجزائر وانه سيدافع عن بلد عربي تهاجمه ايران [٢٥] .

واجه النظام البعثي في العراق العديد من الازمات ، منها فشله في القضاء على الاكراد وهذا ما جعل الرئيس الجزائري هواري بومدين [٢٦] الذي كان يراس منظمة الاوبك ان يتوسط لحل الخلاف بين العراق وايران ، وقد ابلغ الشاه الحكومة العراقية بانه سيستغل مؤتمر قمة الدول المصدرة للنفط الاوبك الذي سينعقد في الجزائر من اجل التوصل الى حل للمشاكل بينهما واتفاق واضح مع شاه ايران ، اذ توجه صدام حسين لحضور الاجتماعات بدلا من الرئيس احمد حسن البكر مساء يوم الثالث اذار عام ١٩٧٥ ، واستقبل الوفد العراقي من قبل الرئيس الجزائري بومدين في المطار ، وحاول الاخير وضع حلول للوضع القائم ، وقع صدام حسين نائب

رئيس مجلس قيادة الثورة والشاه الايراني في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين من مساء يوم ١٥ اذار بتوقيت بغداد على اتفاقية انهاء كافة المشاكل العالقة بين البلدين ، فقد اتسمت المحادثات بين الطرفين بالجدية والصراحة للوصول الى حل نهائي دائم لجميع المشاكل العالقة بينهما [٢٧] ، وبتوقيع اتفاقية الجزائر بين الدولتين حدثت العديد من التطورات منها ادت هذه المعاهدة وقف الاعتداءات الايرانية على الحدود العراقية ، فضلا عن توقف الاكراد في شن هجماتهم ضد الجيش العراقي شمال العراق ، وذلك بسبب انقطاع الدعم والاسناد الذي كانت ايران تقدمه لهم [٢٨] ان القضاء على الحركة الكردية في شمال العراق تعد من النتائج المهمة التي حققتها اتفاقية الجزائر ، اذ زال التهديد الكردي لتركيا وان زوال هذا الخطر يعني استقرار الاوضاع الداخلية في تركيا لاسيما الاقلية الكردية في تركيا التي تطالب بحق تقرير المصير لذلك نجد ان تركيا قد ابدت اتفاقية الجزائر ، ولكن بصورة غير مباشرة هذا جانب ومن جانب اخر عقد مؤتمر في تركيا وهوه مؤتمر اسطنبول ، اذ اجتمع الوفدان العراقي والايراني وكان رئيس الوفد العراقي سعدون حمادي [٢٩] والايراني عباس علي خلعبتري [٣٠] وقد وصفت تلك المباحثات انها سرية للغاية وحساسة ، ومصيرية ويأمل الطرفان فيها بالتوصل الى نتائج مرضية بشان حل الخلاف بينهما [٣١] لم تخف تركيا المرتبطة بعلاقات حسن الجوار وصداق مع العراق استياءها من ايران الخصم ((جاءنا الذي اجاب حاجتنا من النفط)) اذ اكدت صحيفة يسني كون التركية ولكن على الرغم كل ذلك لم تكن ترغب في زيارة وتيرة الازمة على حدودها مع العراق ومن ابرز الاطراف الازمة هم الكرد وهذا ما دفع الحكومة التركية بانهاء ايران والولايات المتحدة الامريكية انها تريد تصوير تلك الاحداث التي كانت جارية على حدودها على انها مشكلة تتعلق بوجود اقليات وهذا الامر يسبب قلق كبير لدى الحكومة التركية لوجود الكثير من تلك الاقليات على الاراضي التركية فلذا حاولت تركيا التخلص من تلك المخاوف يلعب دور الوسيط بين العراق وايران منذ اندلاع الازمة بينهما منذ اندلاع الازمة عام ١٩٦٩ اذ انتهزت تركيا زيارة وزير الخارجية العراقي صالح مهدي [٣٢] الى انقرة في شباط عام ١٩٧٠ وعرضت وساطتها على الطرفين فقد اقترح وزير خارجيتها اورهان ارالب على ايران سحب قواتها من الحدود المشتركة مع العراق اذا ايد الاخير اتخاذ خطوة مماثلة [٣٣] لكن قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وايران في اعقاب احتلال الاخيرة للجزر الثلاث في الخليج العربي اغلق الباب بوجه الرغبة التركية في التسوية ومع ذلك لم تقف انقرة عند ذلك الحد , بل سارعت الى عرض وساطتها من جديد, حينما اصدر مجلس الامن قراراه باجتماع

ممثلي الطرفين العراقي والايراني وانتخبت تركيا لذلك الغرض ، وهو الدور الذي غالباً ما كانت تؤديه الاخيرة في مسألة النزاع العراقي – الايراني[٣٤].

بدأت المفاوضات في اسطنبول وكانت على مراحل ثلاث ، احيطت وقائعها ونتائجها بسرية كبيرة. فالمرحلة الاولى من اجتماعات اسطنبول ، التي جمعت وفدي الحكومتين العراقية والايرانية للمدة بين الثاني عشر الى الثامن عشر من آب عام ١٩٧٤ ، لم يفصح عما دار خلالها ، وجل ما تم اعلانه في البيان الصحفي الذي صدر عن المؤتمر ، أن وفدي العراق وايران اجتمعا في اسطنبول لتبادل الآراء والتحضير لاجتماعات اخرى بين ممثلي الحكومتين ، وأن تلك المحادثات "جرت في جو من التفاهم المتبادل ووافق الطرفان على مجموعة نقاط تبحث في مرحلة المقبلة [٣٥]، اما المرحلة الثانية من المفاوضات فلم تختلف عن سابقتها ، الا في مستوى الممثلين الذين حضروا اجتماعاتها[٣٦].

على ما يبدو أن المرحلتين الاولى والثانية من المفاوضات كانت بمثابة جس للنبض من جانب الطرفين ، لوقوف كل طرف على نية الطرف الآخر ومطالبه في تلك المفاوضات ، اما السرية التي أحيطت بها ، فمن المؤكد انها كانت متأتية من حساسية ما تم عرضه خلالها من جانب، ولأن التنازلات المطلوب تقديمها من الجانبين ، ربما كانت ستسبب احراجاً لمواقف البلدين ، ولاسيّما على الصعيد الداخلي من جانب أخر.

ولم تقف تركيا عند ذلك الحد بل ذهبت بعيدا بالقول ان الخلاف حول مسألة شط العرب قد تسبب في ايجاد خلافات اخرى بين البلدين ولم يبتعد وزير خارجية ايران عباس خلعتبري كثيرا عن ذلك الراي حينما طلب منه تحديد المشكلة الرئيسة في خلافات البلدين بقوله " **هنالك موضوعات متعددة مترابطة مع بعضهما البعض كحلقات متسلسلة والفصل بين هذه الحلقات واعطاء الاهمية لبعضهما دون الاخر سيكون امرا متعذرا** " [٣٧] ، وعلى اثر ذلك دخلت ايران في المفاوضات وعينها على شط العرب من دون سواها ، وان أي موضوع اخر مهما كبر اثره اقل عند الطرف الاخر في تلك المفاوضات كان يأتي بالمرتبة الثانية في سلم الألويات الإيرانية دخل العراق وهو يمني النفس بتخلي ايران عن دعمها للكرد فكان عليه ، فضلا عن التخلي عن سيادته الكاملة على شط العرب ، والكف عن ادعاءاته الصبيانية ، كما وصف الشاه خوزستان ، انهاء حملاته الاعلامية ضد ايران ليبدي بذلك نواياها الحسنة لكسب صداقة جار مقتدر , ولعل تنفيذه لتلك الشروط [٣٨] .

تقدمت تركيا خلال عام ١٩٧٤ بعد الازمة القبرصية لتطلب العون لأمدادها بالمشتقات النفطية واستجاب العراق لذلك الطلب , وكان للموقف العراقي اثره الواضح في نفوس الاتراك اذ صرح بولند اجويد Poland Ajwid [٣٩] في البرلمان التركي قائلاً " **ان الدولتين وقفتا الى جانب تركيا في حرب قبرص كان العراق بالدرجة الاولى والدولة الثانية هي ليبيا وثمنت كافة الاحزاب التركية موقف العراق الرسمي والداعم للموقف التركي ازاء القضية القبرصية فرفعت هذه الاحزاب بواسطة بولندا جويد رسالة شكر الرئيس العراقي احمد حسن البكر وللحكومة العراقية على موقفها الداعم لتركيا وعلى رغبتها في تعزيز العلاقات مع الجارة المسلمة تركيا**" [٤٠] .

أما المرحلة الثالثة من مفاوضات اسطنبول فقد بدأت في المدة بين الرابع عشر الى الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩٧٥ ، وأقل ما يمكن ان توصف به تلك المرحلة من المفاوضات انها مرحلة وضع النقاط على الحروف ، دخلت ايران تلك المرحلة من المفاوضات بصورة من يفاوض من موقع القوة، فلم تعد بحاجة الى استعمال الحيل القانونية ، او اللجوء الى سياسة الامر الواقع لانتزاع موافقة العراق على منحها بضعة كيلومترات هنا او هناك ، على غرار سياساتها في السابق ، بل دخلت المفاوضات بشروطها التي عبرت عنها احدى الصحف الايرانية بوضوح بالقول "**إن ايران تريد بإصرار القضاء على بؤرة التوتر السائد بين البلدين وهذا الامر لا يتحقق الاّ عن طريق تسوية خلافاتهما بشأن شط العرب وعقد اتفاقية جديدة تحفظ للبلدين حقوقاً متساوية** " [٤١] ، ولم تقف عند ذاك بل ذهبت بعيداً بالقول "**إن الخلاف حول مسألة شط العرب قد تسبب في ايجاد خلافات اخرى بين البلدين**" [٤٢] ولم يبتعد وزير خارجية ايران عباس خلعتيري كثيراً عن ذلك الرأي حينما طُلِب منه تحديد المشكلة الرئيسة في خلافات البلدين بقوله "**هناك موضوعات متعددة مترابطة ببعضهما البعض كحلقات متسلسلة ، والفصل بين هذه الحلقات واعطاء الاهمية لبعضهما دون الاخر ، سيكون امراً متعذراً** " [٤٣] .

وعلى ذلك فان ايران دخلت المفاوضات وعينها على شط العرب من دون سواه ، وان أي موضوع اخر مهما كبر اثره او قل عند الطرف الاخر في تلك المفاوضات، كان يأتي بالمرتبة الثانية في سلم الاولويات الايرانية ، اما العراق الذي دخل المفاوضات وهو يمني النفس بتخلي ايران عن دعمها للكرد ، فضلا عن التخلي عن سيادته الكاملة على شط العرب ، والكف عن ادعاءاته "**الصبيانية**" ، كما وصفها الشاه ، في خوزستان ، انهاء

حملاته الاعلامية ضد ايران ، ليبدي بذلك نواياه الحسنة لكسب صداقة جار مقتدر [٤٤]، لعل تنفيذه لتلك الشروط بحذافيرها ، يكسبه صداقة قد تكون اولى فوائدها انهاء الدعم الايراني للكرد . [٤٥]

على الرغم من التفاؤل الذي ابدته وسائل الاعلام الايرانية بشأن مفاوضات اسطنبول التي وصفت بأنها "**انجح اتصال سياسي بين وزيري خارجية البلدين**"[٤٦] ، الاَّ أن ذلك التفاؤل لم يدم طويلاً ، ولاسيّما بعدما اصدرت القنصلية العراقية في اسطنبول بياناً اعلنت فيه ان وزيري خارجية البلدين اتفقا على الاجتماع مستقبلاً حتى يتم بحث نقاط الخلاف بعمق ، وان هذا الارجاء تم لعدم وجود تطابق تام في وجهات نظر الجانبين وهو ما اكده سعدون حمادي وزير خارجية العراق بقوله ان محادثاته مع وزير خارجية ايران لم تتوصل الى أية نتيجة ، بل لم يتم تحقيق ادنى نجاح في هذا الشأن"[٤٧].

اما وزير خارجية ايران فلم يجد ما يضيفه على تصريحات حمادي، فقد اكتفى بالقول لم نحقق نتيجة نهائية ، لكن خطوات ايجابية تم احرازها على طريق التقدم. لكن تدقيق النظر في تلك التصريحات يترك اكثر من علامة استفهام ، فاذا كانت عقدتي الخلاف الرئيسة بين البلدين ، المتمثلة في مسألتي شط العرب ودعم الكرد ، التي كان حل احداهما متوقف على الاخرى ، كان قد تم التوافق بشأنها قبل مؤتمر اسطنبول ، إذن ما هي تلك النقاط الخلافية التي تعذر معها الوصول الى أية نتيجة ، ولاسيّما أن المفاوضات التمهيدية في المرحلتين الاولى والثانية ، كانت قد عقدت على اساس استعداد الطرفين لتقديم التنازلات من جانبيهما ، وليس أدل على ذلك من اعلان العراق استعداده لإعادة النظر في مسألة شط العرب حينما طلب اعادة علاقاته الدبلوماسية مع ايران عام ١٩٧٣ ، الذي قابله الشاه بالإشارة الى أنه مستعد لسحب دعمه للكرد، مقابل تحقيق مطالبه في شط العرب [٤٨] .

أن ما تم الاعلان عنه رسمياً من نتائج مؤتمر اسطنبول شيء وما تم التوصل اليه بالفعل شيء أخر. وما يمكن أن يستعان به لدعم هذا الرأي ما عرضته صحيفة ايرانية بقولها "**إن المحادثات القادمة بين الجانبين ستكون قبل الربيع، وأن ذلك سيكون الخطوة الأخيرة في حل خلافات البلدين**"[٤٩] ويبدو ان الاشارة الى اجتماع الجزائر الذي كان مزمعاً عقده بين صدام حسين والشاه في السادس من اذار عام ١٩٧٥ أي إن الامور كانت قد حسمت في مؤتمر اسطنبول ولكن الاعلان عنها أرجئ الى اجتماع الجزائر.

واثناء ذلك توصل العراق وايران الى توقيع اتفاقية اذار عام ١٩٧٥ في الجزائر التي انهت خلافاتهم الحدودية والمعارك العسكرية التي جرت على حدودهما بسبب دعم ايران ال الحركات المسلحة في شمال العراق وتقديمهما الدعم العسكري والمالي للملا مصطفى البرزاني [٥٠], وكان من نتائج اتفاقية الجزائر هو انهيار الحركة الكردية بعد ان حرمت من المساعدة الايرانية [٥١] .

فرضت المصالح الامنية على تركيا اتخاذ موقف الحياد لتجنب تزايد العنف وحالة عدم الاستقرار في جنوب شرق الاناضول المحاذي للعراق وايران، والذي يقطنه اكراد تركيا، وانحياز تركيا الى جانب احد طرفي الصراع يثير المسألة الكردية فيها، وهو امر يؤثر بصورة مباشرة على الامن القومي التركي، الذي تشكل القضية الكردية احد ابرز التحديات التي يواجهها، وقد استثمرت تركيا وقوفها على الحياد، وضمنت تعاون العراق وايران معها في مواجهة الحركة الكردية "[٥٢].

رحبت تركيا بتوصل البلدين الى هذه الاتفاقية وعدتها منطلق لأقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين المسلمين وجاءت افتتاحيات بعض الصحف التركية لتصب في هذا الاتجاه فقد اكدت صحيفة " مليت التركية " ان توصل العراق وايران الى مثل هذا الاتفاق من شأنه ان يضع المنطقة امام مرحلة جديدة من السلم والعلاقات الايجابية وركزت صحيفة " جمهوريت " على حسم الخلاف العراقي الايراني سيدفع بمنطقة الشرق الاوسط الى تبني اتجاه جديد ينبذ اللجوء الى القوة العسكرية في حسم الصراعات ما بين الدولي ويتجه الى اقامة علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية في الدول الاخرى [٥٣] .

جاءت صحيفة " جمهوريت " على حسم الخلاف العراقي الايراني سيدفع بمنطقة الشرق الاوسط الى تبني اتجاه جديد ينبذ اللجوء الى القوة العسكرية في حسم الصراعات ما بين الدول ويتجه الى اقامة علاقات حسن الجوار وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الاخرى [٥٤] .

تناولت افتتاحية صحيفة نهضت التركية لتصب في الاتجاه نفسه اذ اشارت الى ان استمرار الخلاف العراقي الايراني يستنزف الطاقات الاسلامية وسيقوي الجبهة المعادية لهما المتمثلة بالكيان الصهيوني الذي يعد العدو الاول لأي تقارب بين العرب والدول الاسلامية الاخرى , وارسلت الحكومة التركية رسالتين الى الحكومة العراقية والحكومة الايرانية هنئتهما على ما تم التوصل اليه من اتفاق اوقف خلافهما الحدودي ومشاكل البلدين

التي تعود الى حقبة تمتد الى سنوات طويلة , وتوقعت الحكومة التركية ان يسفر الاتفاق عن فتح صفحة جديدة من العلاقات الايجابية بين البلدين الجارين وان يتوج ذلك بإعادة علاقتهما السياسية والاقتصادية الى سابق عهد من التطور في ظل رغبة صادقة من مسؤولي البلدين الجارين , ودعت الحكومة التركية العراق وايران الى الاسهام الايجابي في بناء بلدهما من النواحي كافة بدلا من الانشغال في قضايا جانبية لا يستفيد منها الا اعداءهما الذين يتربصون بهما , واختتمت الحكومة التركية رسالتها الى نظيرتها العراقية والايرانية بدعوتهما لمسؤولي البلدين بأن يتناسوا خلافات الماضي وبدأو صفحة جديدة ملؤها التفاؤل والثقة المتبادلة [٥٥] .

الخاتمة

يتضح لنا من خلال الاطلاع على الموقف التركي من اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ أن الحكومة التركية تعاملت مع الاتفاق بوصفه خطوةً مهمة تخدم استقرار المنطقة ، وتحدّ من واقع التوتر على حدودها ، فقد نظرت تركيا إلى التقارب العراقي–الإيراني آنذاك باعتباره عاملاً يخفف من حدة الصدام العسكري المباشر الذي قد ينعكس سلباً على أمنها القومي، ولا سيما في ظل تشابك المسألة الكردية وامتداداتها عبر الحدود المشتركة بين الدول الثلاث.

لقد اتسم الموقف التركي بطابع براغماتي واقعي؛ إذ أيّدت الحكومة التركية الاتفاق انطلاقاً من مصالحها الاستراتيجية في المنطقة ، وسعت إلى الحفاظ على توازن علاقاتها بكلٍّ من بغداد وطهران دون الانحياز الصريح إلى أحد الطرفين. كما رأت في الاتفاق فرصة لتعزيز التعاون الأمني والحد من التحركات المسلحة التي قد تستثمر حالة الصراع بين الجارين. ومن هذا المنطلق، جاء التأييد التركي تعبيراً عن رغبة في تكريس مبدأ الاستقرار الإقليمي وعدم تغيير الحدود بالقوة عندما كانت تركيا تعاني من هجمات الكرد المستمرة بين الحين والاخر على حدودها فقد شكلت تلك الهجمات مصدر قلق وتهديد دائمين .

وعلى الرغم من أن الاتفاق لم يُنهِ جذور الخلافات بصورة دائمة، فإن الموقف التركي منه عكس توجهاً ثابتاً في سياستها الخارجية خلال تلك المرحلة، قوامه دعم التفاهمات الإقليمية التي تضمن الأمن وتحقق قدراً من التوازن السياسي. وعليه، يمكن القول إن تركيا نظرت إلى اتفاقية الجزائر كآلية لاحتواء النزاع أكثر من كونها

تسوية نهائية له، وهو ما ينسجم مع رؤيتها الاستراتيجية القائمة على حماية مصالحها القومية وتعزيز الاستقرار في محيطها الإقليمي.

الهوامش :

(١) عبد الرحمن عارف (١٩١٦– ٢٠٠٧) : شخصية سياسية عراقية صار الرئيس الثاني لجمهورية العراق ، شغل مناصب عديدة خلال ١٩٥٨ – ١٩٦٨ إلى أن أطيح به في انقلاب عسكري في ١٧ تموز ١٩٦٨، التي شارك بها عدد من الضباط والسياسيين، وبقيادة حزب البعث، وداهموا الرئيس في القصر الجمهوري، وأجبروه على التنحي عن الحكم مقابل ضمان سلامته، ووافق على التنحي ، وكان من مطالب عارف للتنحي ضمان سلامة نجله، الذي كان ضابطًا في الجيش، ثم تم إبعاده الى اسطنبول، وبقى منفيًا هناك حتى عاد لبغداد في أوائل الثمانينيات .للمزيد ينظر : حميد عبد الله الزبيدي ، تاريخ العراق المعاصر ١٩٥٨– ١٩٦٨ ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٠ .

(٢) احمد حسن البكر (١٩١٤ – ١٩٨٢) : هو احد الشخصيات العسكرية في العراق ولد في تكريت وتخرج من دار المعلمين عام ١٩٣٢ ، ودخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٨ وكان من العناصر القومية التقدمية البارزة الفاعلة في تنظيم الضباط الاحرار قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ومن المشاركين في تنفيذ تلك الثورة واسقاط الملكية وعلان الجمهورية ، وعين بعد الثورة عضوا في المجلس العرفي العسكرية وكان اول عسكري ثوري من الضباط الاحرار الذين شاركوا بتنفذ الثورة . للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د. ت ، ص٩١ .

(٣) غسان بيتان جلود الشويلي ، العلاقات العراقي الكويتية ١٩٨ ١٩٩٠ رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٣ ، ص٥٣ .

(٤) نمير امين قبردار ، انقاذ العراق بناء محطة ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٧١ .

(٥) علي حسين احمد ، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤٣ ؛ غسان بيتان الشويلي ، المصدر السابق ، ص٥٥ .

(٦) صدام يوسف عبد الجغيفي ، سياسة العراق الخارجية في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف ١٧ نيسان ١٩٦٦ – ١٧ تموز ١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية التربية جامعة الموصل ، ٢٠١٢ ، ص٨٥ .

(٧) جودت صوناي (١٨٩٩ – ١٩٨٢) : عسكري ورجل دولة تركي انتقل الحياة العسكرية انتسب الى الكلية الحربية في اسطنبول عام ١٩١٦ حارب مع الجيش التركي في فلسطين عام ١٩١٧ تحت امرة اتاتورك ، وعين استاذا في الكلية الحربية ما بين ١٩٤٢– ١٩٤٧ وبعدها اصبح قائدا لسلاح المدفعية ، وصار بعد انقلاب جمال كورسيل عام ١٩٦٠ رئيسا للأركان وشغل رئيس الجمهورية التركية عام ١٩٦٦ . للمزيد ينظر عبد الوهاب الكيالي ، ج٣ ، المصدر السابق ، ص٦٨١ .

(٨) صدام يوسف ، المصدر السابق ، ص٨٥ .

(٩) صدام يوسف ، المصدر السابق ، ص٧٨ .

(10) سليمان ديميريل (١٩٢٤ – ٢٠١٥) : سياسي تركي حصل على شهادة الهندسة في التكنولوجيا من جامعة استانبول عام ١٩٤٨ ، ومن الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٤ ، انتسب في الخمسينات الى الحركة الماسونية ، على الرغم من انكاره ذلك وانضم الى صفوف حزب العدالة والتنمية التركي وانتخب لعدة مرات زعيما للحزب ومنذ عام ١٩٦٤ شكل حكومته الاولى على اثر انتخابات تشرين الاول عام ١٩٦٥ . للمزيد ينظر : احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص١٨٥ ؛ لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية الامريكية ١٩٧٥– ١٩٩١ ، دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٧.

(١١) نهاد اريم(١٩١٢ – ١٩٨٠) : سياسي وقانوني تركي شغل منصب رئيس وزراء تركيا الثلاثين لمدة ١٤ شهرًا تقريبًا بعد الانقلاب التركي عام ١٩٧١ .اغتيل في اسطنبول عام ١٩٨٠ ، وصار عضواً في مجلس النواب ، وشغل منصب وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء وفي عام ١٩٧٥ شغل منصب المفوض الأوروبي لحقوق الإنسان ومفوض الأمم المتحدة للقانون الدولي. ورئيس وزراء تركيا في '١٩٧١ . للمزيد ينظر :https://mimirbook.com/ar/2785ca41d37

(١٢) احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ت: محمد جابر عبد الجليل مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٠ ، ص٤٣٣ .

(١٣) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (العراق وسوريا) ١٩٨٠ – ١٩٩٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى معهد القائد لمؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣ ، ص٣٠ .

(١٤) يعد هذا الخط من الخطوط الاستراتيجية المهمة في العراق ؛ فهو ينقل النفط بين كركوك ودول تيول قرب الاسكندرونة عبر البحر المتوسط ، ويبلغ طوله حوالي ٤٠٠ كم وهو ملكية مشتركة تابعة لشركة بتروليوم التركية قد تم انجاز الخط عام ١٩٧٧ . للمزيد ينظر : وليام هيل ، العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية العربية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة الخامسة ، العدد (٤٥) تشرين الثاني ١٩٨٢ ، ص٨٠ .

(١٥) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٢ ، ص٣٢٠ ؛ محمود عبد الرحمن الزيدي ، المصدر السابق ، ص٣٤ .

(١٦) فليب روبنس ، تركيا والشرق الاوسط ، ت: ميخائيل نجم خوري ، مكتبة مدبولي ، دار قرطبة ، ١٩٣٣ ، ص٧٥ .

(١٧) د. ع. و، ملف العالم العربي ، العراق ، العلاقات مع ايران ، ع– ١ – ١٣٠١ .

(١٨) جابر ابراهيم الراوي ، الغاء الاتفاقية العراقية الايرانية ١٩٧٥ في ضوء القانون الدولي ، السلسلة الاعلامية وزارة الثقافة ، ١٩٧٤ ، ص٩٩ .

(١٩) عماد جلال ، دول الجوار الجغرافي– حسابات المكسب والخسارة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٠٣) ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٩١ ، ص٧٦–٧٧ .

(٢٠) فلاح خليل محمد ، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ مقدماتها ونتائجها دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) مقدمة الى المعهد العالي للدراسات الاستراتيجية والدولية الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ، ص٥٢ .

(٢١) جريدة الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ، النزاع العراقي الايراني في القانون الدولي ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص٥٠ ؛ فلاح خليل ، المصدر السابق ، ص٥٣ .

(٢٢) صدام حسين (١٩٣٧ – ٢٠٠٦) : ولد في مدينة تكريت ، عاش بعد زواج والدته من عمه إبراهيم الحسن ، سافر إلى بغداد مع خاله خير الله طلفاح ، دخل المدرسة عام ١٩٤٧، وفي عام ١٩٥٥ دخل ثانوية الكرخ انضم إلى حزب البعث عام ١٩٥٧، شارك في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩، وعلى اثر ذلك هرب إلى سوريا ثم إلى مصر ، عاد إلى العراق بعد انقلاب ١٩٦٣ ، صار عضواً للقيادة القطرية عام ١٩٦٤، شارك في انقلاب ١٩٦٨، وفي عام ١٩٦٩ صار نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ونائب الأمين العام للحزب ، استلم الحكم في ١٩٧٩، في عهده اندلعت الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨، قام بغزو الكويت١٩٩٠ واعدم في كانون الأول ٢٠٠٦. ينظر: إبراهيم رسول حسين ، التطورات السياسية والداخلية في العراق ١٩٦٨–١٩٧٣ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء، ٢٠١٧، ص٢٠٥

(٢٣) محمد رضا بهلوي (١٩١٩ – ١٩٨٠) : سياسي إيراني ولد وعاش مع اخته التوأم وكان ابوه ضابط في الجيش الإيراني، وبعد تولي والده الحكم عام ١٩٢٥ عين ولياً للعهد عام ١٩٢٦ وتوج ملكاً عام ١٩٤١ , تزوج الاميرة المصرية فوزية عام ١٩٣٨ ثم تزوج ثريا عام ١٩٥٣ ثم تزوج فرح ديبا عام ١٩٥٩ وانجبت له ولياً للعهد, تعرض الشاه لمحاولتين اغتيال ١٩٤٩ – ١٩٦٥ ، استمر في حكمه حتى كانون الثاني عام ١٩٧٩ ، رحل عن ايران اثر نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية. ينظر: مذكرات الشاه ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٠ ، ص٢٨.

(٢٤) فلاح خلف ، المصدر السابق ، ص٧٩.

(٢٥) د. ع. و, ملف العالم العربي ، العراق سياسة – خارجية ، رقم (١٢٤٧) ١٩٧٩ .

(٢٦) هواري بومدين (١٩٣٢ – ١٩٧٨) : ولد محمد بن إبراهيم بوخروبة بن محمد بن خفاجة ، الذي عرف فيما بعد ، بهواري بومدين في قرية بني عدي مقابل جبل هوارة على بعد خمسة عشر كيلو متر غرب مدينة قالمية التيتعرف حالياً بقرية هواري بو مدين الواقعة في الشرق الجزائري، لعائلة ريفية متواضعة مادياً تألفت من سبعة أفراد . كان الأب إبراهيم بوخروبة ، عربياً فلاحاً يعمل خماساً ،عند احد الإقطاعيين والأم . من قبيلة الشاوية الذين يقطنون في جبال الاوراس وكانت تجيد مثل أهل شرق الجزائر اللهجة البربرية. للمزيد ينظر : صباح نوري هادي العبيدي ، هواري بوميدين ودوره العسكري والسياسي ١٩٣٢– ١٩٧٨، رسالة ماجستير ، جامعة ديالى ، كلية التربية ، ٢٠٠٥ ، ص٧ .

(٢٧) منعم صاحي العمار ، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والشراكة بين العراق والولايات المتحدة (قراءة في حتميات التلازم والتغير ، قضايا سياسية ، ص٤٤.

(٢٨) جريدة الجمهورية ، بغداد ، العدد (٢٢٨٠) ١٣ اذار ١٩٧٥ .

(٢٩) سعدون حمادي (١٩٣٠ – ٢٠٠٧) : ولد في كربلاء أكمل فيها دراسته الابتدائية والثانوية هناك ، حصل على شهادة البكاريوس من الجامعة الأمريكية في بيروت وشهادة الدكتوراه من جامعة وسكانسون بالولايات المتحدة الأمريكية ، عمل استاذاً مساعداً في كلية الزراعة– جامعة بغداد (١٩٥٧–١٩٥٨) ، عين بعد ثورة ١٩٥٨ رئيساً لتحرير جريدة الجمهورية ، وبعد انقلاب شباط ١٩٦٣ شغل منصب وزير الإصلاح الزراعي وعضواً في قيادة حزب البعث ، وبعد انقلاب عام ١٩٦٨ عين رئيساً لشركة النفط الوطنية العراقية في عام ١٩٦٩ ، ثم تقلد مناصب وزارية عديدة منها وزير النفط والمعادن ، وزير الخارجية ، رئيس الوزراء ، ثم رئيس المجلس الوطني . للمزيد ينظر : راضي دواي طاهر الخزاعي ، العلاقات العراقية الايرانية ١٩٦٣– ١٩٧٥ دراسة تاريخية سياسية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ ، ص١٣٠ .

(٣٠) عباس علي خلعتبري (١٩١٣ – ١٩٧٩) : سياسي إيراني تلقى علومه في باريس ، حصل على درجة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية ، التحق بوزارة الخارجية سنة ١٩٤٢ ، تدرج في وظائفها حتى وصل الى منصب ممثل ايران في الجمعية العامة للامم المتحدة ، ثم مساعداً سياسياً لوزارة الخارجية ، ثم وكيلاً للوزارة ، ووزيراً للخارجية في وزارة زاهدي التي شكلها بعد سقوط مصدق عام ١٩٥٣ ، ثم تولى وزارة الخارجية ثانية في حكومة امير عباس هويدا التي شكلها عام ١٩٦٥ والتي استمرت حتى عام ١٩٧٧ ،واحتفظ بمنصبه حتى عام ١٩٧٨،اعتقل في شباط عام ١٩٧٩ على اثر اندلاع الثورة الاسلامية في ايران واعدم في الحادي عشر من نيسان من العام نفسه . للمزيد ينظر : باسم قاسم السيد محمود السامرائي ، سياسة ايران الخارجية تجاه العراق ١٩٦٨ – ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس معهد التاريخ العربي ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٧٨

(٣١) شذى فيصل رشو العبيدي ، اكراد العراق في العلاقات العراقية التركية ١٩٥٨ – ١٩٧٥ ، مجلة اداب ذي قار ، العدد (٦) مج (٢) ، حزيران ، ٢٠١٢ ، ص٢٤٦ .

(٣٢) صالح مهدي (١٩٢٢ – ١٩٨٥) : ولد في بغداد عين وزيراً للدفاع في حكومة انقلاب عام ١٩٦٣ ، ثم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية في حكومة انقلاب تموز ١٩٦٨ صار عضواً للقيادة القطرية لحزب البعث وعضواً لمجلس قيادة الثورة للفترة نفسها ، اعفي من جميع مناصبه في ايلول ١٩٧١ وعين سفيراً للعراق في الاتحاد السوفيتي . للمزيد ينظر : جواد هاشم ، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام – ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧–٢٠٠٠ ، بيروت ،٢٠٠٣ ، ص٤٠ .

(٣٣) سعد البزاز ، الاكراد في المسألة العراقية ، احاديث وحوارات . منشورات الاهلية ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص٨٤ .

(٣٤) خالد العزي ، المصدر السابق ، ص٢١٧.

(٣٥) د. ع. و ، ملف العالم العربي ، العراق ، العلاقات مع ايران ، ع– ١ – ١٣٠١ .

(٣٦) عقدت اجتماعات المرحلة الثانية بحضور وزيري خارجية البلدين سعدون حمادي عن العراق وعباس خلعتبري عن ايران ، في السادس من تشرين الاول عام ١٩٧٤ ، واتفقا على تحديد زمان ومكان المفاوضات القادمة .

(٣٧) فلاح حسن ، المصدر السابق ، ص٧

(٣٨) شيماء عبد الواحد ابراهيم حمد ، العلاقات العراقية التركية من عام ١٩٦٨– الى ١٩٨٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات الاستراتيجية والدولية ، ٢٠٠٧ ، ص٧٥ .

(٣٩) بولند اجويد (١٩٢٥ – ٢٠٠٦) : شاعر وصحفي تركي ولد في إسطنبول والده الدكتور فخوي اجويد كان نائبا عن قسطموني انهى دراسته في كلية روبرت في استنابول عام ١٩٤٤ ثم درس في كلية اللغات والتاريخ سافر الى الولايات المتحدة الامريكية لمدة عام بمنحة من مؤسسة روكفلر اجرى خلالها بعض دراسته في جامعة هارفرد ، اتجه نحو العمل السياسي عين وزيرا للعمل بين سنتي ١٩٦١ – ١٩٦٥ وأيضا انتخب امينا عاما لحزب الشعب الجمهوري بديلا عن اينونو ، وقد غير اسم الحزب الى الشعب الجمهوري الاشتراكي الديمقراطي ومن كتبه المشهورة (يسار الوسط) نشر عام ١٩٦٦ ولابد لهذا النظام ان يسقط عام ١٩٦٧ واتاتورك والثورة عام ١٩٧٠ ، للمزيد ينظر : ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٣٠٦ .

(٤٠) فلاح خلف ، المصدر السابق ، ص٧٤ .

(٤١) صحيفة "اطلاعات" ، تهران ، ١٩٧٥/١/٢٠ .

(٤٢) صحيفة "اطلاعات" ، تهران ، ١٩٧٥/١/٢٠ .

(٤٣) صحيفة "اطلاعات" ، تهران ، ١٩٧٥/١/٢٠ .

(٤٤) صحيفة "تداي ايران نوين" ، ١٩٧٥/١/٢١ .

(٤٥) خورشيد حسين دلي , تركيا وقضايا السياسة الخارجية دراسة ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٩٩ ، ص٤٨ .

(٤٦) صحيفة "كيهان" ، ١٩٧٥/١/٢٠ .

(٤٧) صحيفة "كيهان" ، ١٩٧٥/١/٢١ .

(٤٨) فلاح خلف ، المصدر السابق ، ص ٧٥

(٤٩) صحيفة "تداي ايران نوين" ، ١٩٧٥/١/٢١.

(٥٠) مصطفى البرزاني (١٩٠٣– ١٩٧٩) : زعيم كردي نشأة في أسرة زعامة دينية وسياسية . شارك شقيقه أحمد في ثورة ١٩١٩ ضد الانكليز ، وفي ١٩٣٢ فرضت عليه الإقامة الجبرية في السليمانية التي هرب منها إلي بارزان عام ١٩٤٣ بمساعدة حزب هيوا الكردي القومي ، وقاد ثورة كردية من بارزان . وفي عام ١٩٤٥ لجأ إلى إيران ليعمل في إقامة جمهورية مهاباد الكردية هناك ، ولكن بعد سقوط الجمهورية في العام التالي ، لجأ إلى الاتحاد السوفييتي عام ١٩٤٧ ، اذ مكث حتى قيام ثورة ١٩٥٨ بقيادة عبد الكريم قاسم في العراق ، وتعاون مع قاسم المتحالف مع الشيوعيين الذين أغلبهم من الأكراد .للمزيد ينظر : سعد سعدي ، معجم الشرق الاوسط ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ١٢٢.

(٥١) د. ع. و ، ملف العالم العربي العراق ، العلاقات مع ايران ، ع– ٢– ١٣٠١

(٥٢) ابراهيم الداقوقي، كردستان العراق بين تركيا والتقاطعات الاقليمية، قضايا دولية، العدد ٣٥١، اسلام اباد، سبتمبر ١٩٩٦، ص٢٢.

(٥٣) شيماء عبد الواحد ابراهيم ، المصدر السابق ، ٦٢ .

(٥٤) المصدر نفسه ، ص٦٢ .

(٥٥) المصدر نفسه ، ص٦٤ .

قائمة المصادر

الوثائق المنشورة

١– د. ع. و، ملف العالم العربي ، العراق ، العلاقات مع ايران ، ع– ١ – ١٣٠١.

٢– د. ع. و ، ملف العالم العربي العراق، العلاقات مع ايران ، ع– ٢– ١٣٠١.

٣– د. ع. و ، ملف العالم العربي ، العراق سياسة – خارجية ، رقم (١٢٤٧) ١٩٧٩.

الرسائل والاطاريح

١– زياد عزيز حميد، السياسة الخارجية التركية ١٩٧٣–١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩.

٢– شيماء عبد الواحد ابراهيم حمد ، العلاقات العراقية التركية من عام ١٩٦٨– الى ١٩٨٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات الاستراتيجية والدولية ، ٢٠٠٧.

٣- صباح نوري هادي العبيدي ، هواري بومیدین ودوره العسكري والسياسي ١٩٣٢- ١٩٧٨, رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة ديالى ، كلية التربية ، ٢٠٠٥ .
٤- باسم قاسم السيد محمود السامرائي ، سياسة ايران الخارجية تجاه العراق ١٩٦٨ – ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس معهد التاريخ العربي ، بغداد ، ٢٠٠٢.
٥- راضي دواي طاهر الخزاعي ، العلاقات العراقية الايرانية ١٩٦٣- ١٩٧٥ دراسة تاريخية سياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة, المستنصرية ، ٢٠٠٧ .
٦- إبراهيم رسول حسين ، التطورات السياسية والداخلية في العراق ١٩٦٨-١٩٧٣, رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء، ٢٠١٧.
٧- فلاح خليل محمد ، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ مقدماتها ونتائجها دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) مقدمة الى المعهد العالي للدراسات الاستراتيجية والدولية الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦.
٨- محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (العراق وسوريا) ١٩٨٠ – ١٩٩٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى معهد القائد لمؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣.
٩- صدام يوسف عبد الجغيفي ، سياسة العراق الخارجية في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف ١٧ نيسان ١٩٦٦ – ١٧ تموز ١٩٦٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية التربية جامعة الموصل ، ٢٠١٢.
١٠- لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية الامريكية ١٩٧٥- ١٩٩١ , دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٤ .
١١- علي حسين احمد ، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.
١٢- غسان بيتان جلود الشويلي ، العلاقات العراقي الكويتية ١٩٨ ١٩٩٠ رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٣.

الكتب العربية والمعربة

١- ابراهيم الداقوقي، كردستان العراق بين تركيا والتقاطعات الاقليمية، قضايا دولية، العدد ٣٥١، اسلام اباد، سبتمبر ١٩٩٦.
٢- خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية دراسة ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٩٩ .
٣- ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار ابن الاثير ، الموصل ، ١٩٩٢ .
٤- سعد البزاز ، الاكراد في المسألة العراقية ، احاديث وحوارات . منشورات الاهلية ، عمان ، ١٩٩٧ .
٥- جواد هاشم ، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام – ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٠ ، بيروت ،٢٠٠٣.
٦- منعم صاحي العمار ، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والشراكة بين العراق والولايات المتحدة (قراءة في حتميات التلازم والتغير ، قضايا سياسية .د.ت .

٧- جابر ابراهيم الراوي ، الغاء الاتفاقية العراقية الايرانية ١٩٧٥ في ضوء القانون الدولي ، السلسلة الاعلامية وزارة الثقافة ، ١٩٧٤ .
٨- فليب روبنس ، تركيا والشرق الاوسط ، ت: ميخائيل نجم خوري ، مكتبة مدبولي ، دار قرطبة ، ١٩٩٣ .
٩- احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ت: محمد جابر عبد الجليل ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٠.
١٠- نمير امين قبردار ، انقاذ العراق بناء محطة ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠١٠ .

الموسوعات والمعاجم

١- عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د. ت .
٢- سعد سعدي ، معجم الشرق الاوسط ، دار الجيل ، بيروت١٩٨٩ .

البحوث والدراسات

١- ابراهيم الداقوقي، كردستان العراق بين تركيا والتقاطعات الاقليمية، قضايا دولية، العدد ٣٥١، اسلام اباد، كانون الثاني ، ١٩٩٦.
٢- شذى فيصل رشو العبيدي ، اكراد العراق في العلاقات العراقية التركية ١٩٥٨ – ١٩٧٥ ، مجلة اداب ذي قار، العدد (٦) مج (٢) ، حزيران , ٢٠١٢.
٣- عماد جلال ، دول الجوار الجغرافي- حسابات المكسب والخسارة, مجلة السياسة الدولية, العدد(١٠٣)، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٩١
٤- وليام هيل ، العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية العربية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة الخامسة , العدد (٤٥) تشرين الثاني ١٩٨٢.

الصحف والمجلات

١- صحيفة "تداي ايران نوين" ، ١٩٧٥/١/٢١
٢- صحيفة "اطلاعات" ، تهران ، ١٩٧٥/١/٢٠
٣- صحيفة "تداي ايران نوين" ، ١٩٧٥/١/٢١.
٤- جريدة الجمهورية , بغداد , العدد (٢٢٨٠) ١٣ اذار ١٩٧٥.

شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

https://mimirbook.com/ar/2785ca41d37
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1317531